

النص الكامل لتعقيب اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق، والمتهم بالاشتراك مع الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، كذلك 6 من كبار مساعديه فى قضية قتل المتظاهرين خلال أحداث ثورة 25 يناير الماضى، والذى قالها اليوم، الأربعاء، أمام هيئة المحكمة، وهذا نص أقوال حبيب العادلي:

أبدأ حديثى بتقديم واجب العزاء لأسر الشهداء من المواطنين ومن رجال الشرطة، الذين تسامت أرواحهم لبارئهم أثناء أحداث يناير الماضى وتمنياتى للمصابين بالشفاء العاجل وأقول إننى ما كنت أتمنى أن يحدث لأى مصرى ما حدث فى نهاية فترة عملى.. فى خدمة وطننا العزيز علينا.. ولا فى أى وقت كان.

وأقسم بالله العلى البصير الشاهد الحق أن ما سأقوله هو الحق.. وليس بـغية تنصل من جريمة اتهمت بأبى شاركت فى ارتكابها.. وأى جريمة.. جريمة قتل مواطنين مصريين، وصدق الحق سبحانه وتعالى فى قوله "إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ".

لقد تحدث سيادة الرئيس السادة المحامون عنى - وعن جميع الماثلين أمام حضراتكم فى قفص الاتهام - عن أبعاد الموقف لهذه القضية التاريخية.. وتركزت الدفوع فى الجوانب القانونية منها وفقاً لنصوص الدستور والقانون.. وإقامة أدلة نفى مشفوعة لنفى الاتهامات الموجهة لنا فى واقع هذه الأحداث ذاتها.. أو من واقع اعترافات الشهود.

وإذا سمحت سيادتكم أن أتحدث وتفسحوا لى المجال للحديث عن جوانب لها أهميتها متلامسة مع جميع ما استمعت إليه من تفاصيل، لأنه وبالرغم من أن سير التحقيقات التى تمت بمعرفة النيابة العامة.. والتحقيقات التى تمت بمعرفة سيادة رئيس المحكمة الموقرة، أظهرت العديد من الحقائق غاية فى الأهمية، إلا أن الأمر يستلزم سرداً تفصيلياً بإيجاز لما حدث لتكون الأمور أمام عدالتكم وأمام التاريخ واضحة وبدون لبس أو ظن، وسأتناول النقاط التالية:-

أولاً: الوضع الأمنى فى مصر ما قبل 25 يناير 2011.

ثانياً: مظاهر الحركة السياسية للقوى المطالبة بالتغيير فى الشارع السياسى ما قبل 25 يناير 2011.

ثالثاً: الأحداث من 25 يناير حتى 29 يناير 2011 تاريخ استقالة الحكومة.
وسأراعى فى سردى ألا أكرر ما سبق أن ذكرته فى أقوالى أمام النيابة العامة إلا ما قد يستلزمه ربط الأحداث بما استجد من أقوال غيرى ممن تم الاستماع لهم أمام حضراتكم.

رابعاً: عرض التعليق على مرافعات النيابة.

خامساً: الختام.

أولاً: الوضع الأمنى فى مصر ما قبل 25 يناير 2011:

- لقد توليت مهام منصبى وزيراً للداخلية فى 17 نوفمبر 7991، إثر حادث إرهابى جسيم راح نتيجه ضحايا من جنسيات مختلفة، وذلك يوم 16 نوفمبر 7991، بمدينة الأقصر.. والذى أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة تأثر التوافد السياحى لعدة سنوات.. وكان هذا الحدث امتداداً لحوادث إرهابية شهدتها البلاد على طوال سنوات سابقة فى التسعينيات، كانت تمثل تهديداً خطيراً للأمن.. وتهديداً لحياة المواطنين، وراح نتيجه العديد من الشهداء والمصابين من المواطنين الأبرياء أغلبهم من رجال الشرطة، مئات من الضباط ومئات من الجنود ماتوا شهداء فى سبيل الواجب.. ولم يُقتل منذ عام 1997 فى مواجهات مع العناصر الإرهابية إلا قلة منهم لا تزيد عن ثلاثين فرداً.. وكنتيجة لمبادأة تلك العناصر بضرب القوات بالنيران.. وتعرض أكثر من وزير داخلية لمحاولات اغتيال، وكان يعد لى أيضاً ما أعد لسابقى من وزراء الداخلية.

- وبعد مضى سنوات.. وبفضل من الله سبحانه وتعالى، وبجهد مضم بذله رجال الشرطة انحسر الإرهاب.. ونعمت البلاد بالاستقرار، الذى شهد له الجميع.. بل والعالم أجمع.. وبدأت معدلات النمو الاقتصادى والسياحى والاستثمارى تصل إلى معدلات غير مسبقة تؤكد الأرقام، والتى لا مجال لسردها هنا.

- لقد اعتمدت خطة التعامل مع قوى التطرف داخل الجماعات الدينية على الدعوة لنبد العنف.. نعم، نبد العنف.. وتحقق نتيجة لذلك مراجعة عملية لتصحيح الأفكار والمفاهيم الخاطئة المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، والتى سميت بالمصالحة الفكرية أو المراجعات الفكرية.. والتى قام بها قيادات الجماعة الإسلامية مع عناصرهم فترة تواجدهم بالسجون، والتى ترتب عليها الإفراج عما يزيد على 90% من عناصر الجماعة بعد إعلانهم نبد العنف، يمارسون حياتهم منذ الإفراج عنهم بحرية كاملة.

- بل أضيف سيادة الرئيس بأن أربعة من عناصر الجماعة الإسلامية قد صدر عليهم أحكام قضائية بالإعدام.. لاتهامهم بارتكاب حوادث

إرهابية.. وكان بعضهم قد تمكن من الهرب خارج البلاد وتم ضبطه وإعادته، وكان من المقرر أن يتم تنفيذ أحكام الإعدام عليهم، ولكن عندما عُرض على الأمر لتنفيذ هذه الأحكام.. أوقفت تنفيذها، بالعرض على السيد رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت وشرحت وجهة نظرى بأنه لا أهمية لتنفيذ هذه الأحكام حينئذ حقناً للدماء، ومازال هؤلاء الأربعة أحياء انتظاراً لما تقرر بإعادة محاكمتهم.

- وعلى مستوى الأمن العام فقد تحقق أيضاً بفضل الله سبحانه وتعالى الكثير من الإنجازات.. انخفضت معدلات الجرائم انخفاضاً ملموساً - تؤكد الإحصاءات - وشعر المواطن المصرى بالأمن فى سفره وترحاله، وتمت مواجهات حاسمة لجرائم الاتجار فى المخدرات خاصة فى السنوات الأخيرة بعد أن انتشرت وأصبحت تمثل تهديداً للشباب، ومصدر إزعاج للأسر المصرية.

- كم من مواجهات أمنية عديدة حدثت سواء مع عناصر الإرهاب.. أو مع العناصر الإجرامية للقبض عليهم، وكانت المعلومات تؤكد أنهم يتحصنون فى الجبال.. أو فى الزراعات الكثيفة كالقصب.. وأنهم مسلحون بأسلحة آلية للتعدى على القوات.. فكنا نحرس بل ونشدد على السادة المساعدين ومدبرى الأمن بالآل نبادر بإطلاق الأعيرة النارية إلا إذا بادرت تلك العناصر بإطلاق النيران على القوات، ويكون ذلك فى حالة التعامل الحتمى لسلامة القوات.. وأن نحرس على ألا تكون الإصابة فى مقتل حتى نتمكن من التوصل إلى المزيد من المعلومات من هذه العناصر حتى نقيم الدليل القاطع على جرائمهم - أمام القضاء.. رغم أنه فى أغلب المهام كان يقع قتلى ومصابون من رجال الشرطة نتيجة لمبادأة تلك العناصر بإطلاق النيران عليهم.

- أقول هذا للتأكيد أن الفكر الأمنى الذى نهجناه كان يعتمد على الفكر.. والصبر.. والاستيعاب وليس العنف والقتل وإراقة الدماء.

- مرت البلاد بظروف عصيبة وأوقات حرجة كثيرة.. وكان منهج التعامل بالسلم.. حافظنا ورجال الشرطة جميعاً على الأمن والأمان فى كافة ربوع مصر خلال سنوات عمرى كضابط.. أو وزير، ولم أتخذ قراراً إلا بعد التشاور مع القيادات.. وأعتقد أنها كانت على صواب إلا فى بعض الإخفاقات نتيجة عدم التوفيق.. وهذا هو حال أى إنسان.. يصيب ويخطئ.

- حافظنا ورجال الشرطة جميعاً ضباطاً وأفراداً على الأمن والأمان.. رغم ضعف الإمكانيات الشرطية.. كثيرون كانوا يعتقدون أن أعداد قوات الشرطة تزيد على المليونى فرد، وهذا غير حقيقى، ولم أكن أعلق لأنى كنت أعتبر المحافظة على عدد القوات يجب أن يكون من أسرار العمل حتى لا نُقلل فيستهان بالقوات.. ولا نُضخم فنكون من الكاذبين.. ولولا ما حدث ما كنت قد صرحت بقوام القوات - قوات الأمن المركزى عددها مائة وعشرون ألف فرد - (120000) ويعمل فعلياً يومياً اثنا وخمسون ألف فرد فقط (52000) وقوات الشرطة الأخرى عددها مائتان وخمسة وسبعون ألفاً (275000) موزعة على محافظات الجمهورية، وباقى جهات الوزارة المختلفة.

- لقد تضاعف حجم المسؤوليات الأمنية نتيجة التوسعات العمرانية - وزيادة عدد السكان وتحقيق مزيد من الإنجازات فى مجال الصناعة والسياحة والبنية الأساسية من طرق وكبارى وإنشاءات خدمية حكومية كالمدارس والمستشفيات ومحاكم وغيرها وتعمير الصحارى - كل هذه المجالات التى تحتاج إلى تواجد شرطى للتأمين وأداء خدمات للمواطنين.

- وقد يتبادر سؤال.. ولماذا لم يتم مضاعفة عدد القوات، أقول وفى حدود ما لا أريد الإفصاح عنه، ليس من السهولة مضاعفة الأعداد لأنى لست صاحب القرار المنفرد لإيجاد كوادر شرطية إلا فى كادر الضباط، لأن ذلك مرتبط بجوانب مالية، فالحكومة منذ سنوات طوال اتخذت قراراً بعدم التعيينات الجديدة فى الوزارات حداً من الإنفاق العام.. أما بالنسبة للضباط فلقد ضاعفت أعدادها، فبعد أن كان يتخرج سنوياً ما لا يزيد عن مائتى ضابط.. فقد أصبح لسنوات مضت عدد المتخرجين سنوياً يزيد على ألف ضابط وأكثر.

- لقد بذل رجال الشرطة بتوفيق من الله جهداً يفوق الطاقة البشرية خلال سنوات طوال قضيتها فى موقعى، الأمر الذى مكنا من تحقيق المعادلة الصعبة بين حجم المسؤوليات الضخمة وحجم الإمكانيات الشرطية المحدودة.. وساد الأمن والاستقرار.

- وأنتقل إلى النقطة التالية وهى:

ثانياً: مظاهر الحركة السياسية للقوى المطالبة بالتغيير من الشارع السياسى ما قبل 25 يناير 2011.

منذ عام 2005 أخذ بعض النشطاء السياسيون ممن لا ينتمون للقوى السياسية المنظمة التقليدية فى التحرك منددين بسياسة الحكومة لعدم توافر فرص العمل.. وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع الأسعار واختفاء بعض السلع الأساسية وغيرها من المطالب الجماهيرية منتقدين عدم تعيين نائب لرئيس الجمهورية مطالبين بمزيد من الحريات.

انضم لهذا التحرك أيضاً مجموعات من الشباب المنتمين لحركة 6 إبريل وحركة كفاية وللجمعية الوطنية للتغيير.. وارتفع سقف المطالب بتغييرات جذرية على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى، والمطالبة بتغيير الحكومة لعجزها عن تحقيق المطالب الجماهيرية.. والتنديد بما يسمى بالتوريث.

وبدأ تصعيد المواقف بالدعوة إلى وقفات احتجاجية فى القاهرة وبعض المحافظات الأخرى والتهديد بالعصيان المدنى واستثمار بعض

المطالب الفئوية والعمل على الدفع بمطالبهم إلى توقف الإنتاج، كما حدث في مدينة المحلة الكبرى في إبريل 8002، واتسعت رقعة التظاهرات، وانضم لها قوى سياسية أخرى خاصة بعد انتخابات مجلس الشعب عام 2010 مطالبين بحل مجلسي الشعب والشورى، وتعددت المظاهرات بالقاهرة، وبعض المحافظات الأخرى، إلى حد أنه قامت في القاهرة حوالي 980 مظاهرة، وفي أوائل عام 2011 حتى 25 يناير حوالي 120 مظاهرة، وكان يتراوح أعداد المتظاهرين ما بين خمسمائة إلى ثلاثة آلاف متظاهر وبعض الأحيان يصل أعدادهم إلى ثلاثة عشر ألف متظاهر.

وكانت كل المظاهرات.. يتم تأمينها بمعرفة رجال الشرطة، ولم يحدث خسائر بشرية.. بالرغم مما كان يصاحب تلك المظاهرات من عمليات احتكاكات بين المتظاهرين وبين رجال الشرطة، حيث كان الأمر يقتصر على إلقاء المتظاهرين الحجارة على رجال الشرطة عند منعهم من محاولة اقتحام المواقع أو المنشآت الهامة كمجلس الشعب أو الاعتصام بميدان التحرير.. إن الشرطة لم تستخدم أى نوع من أنواع الأسلحة في عملية تأمين التظاهرات حتى في حالة عدم التزام المتظاهرين بضوابط التظاهر.. كما حدث في أعمال الشغب التي صاحبت مظاهرات المحلة الكبرى عام 8002، والتي ساهم عناصر 6 إبريل بالدور الأكبر فيها، حيث استخدمت عناصر الشغب زجاجات المولوتوف والأسلحة، وحدثت خسائر بشرية وتعد على المنشآت العامة والخاصة، ورغم ذلك التزمت قوات الشرطة باستخدام الوسائل المعروفة دولياً في فض المظاهرات مثل الغازات المسيلة للدموع.. والمياه، وذلك بعد فشل المطالبات السلمية بانصراف المتظاهرين- ولم يسقط قتلى أو جرحى في تلك المظاهرات.

وما قبل 25 يناير 1102، تصاعد الحراك السياسي بالدعوة إلى القيام بمظاهرات في كافة المحافظات يوم 25 يناير وانتشرت الدعوة عبر عدة شبكات للتواصل الاجتماعي على الفيس بوك والتويتر ويوتيوب.. ومطالبة الشباب والمواطنين بضرورة المشاركة في هذه المظاهرات، وحثهم على الفوضى وعدم الانصياع لرجال الشرطة.. ولقد واكبت تلك التحركات أحداث مماثلة في بلدان عربية أخرى، بدأت في تونس والبحرين وسوريا واليمن والأردن.

وكان هناك توافق كبير وتماثل في مظاهر تحريك الأحداث وتوقيتاتها ومراحلها وأسلوب التنوير في هذه البلدان جميعها بالرغم من أن لكل بلد منها خصائص من حيث طبيعته - جماهيره - نمطية الحكم - القوى السياسية، مما يعطى مؤشراً هاماً أن محرك هذه الأحداث في هذه البلدان جميعاً - محرك واحد - له أهداف سياسية إستراتيجية تتعلق بمستقبل هذه البلدان وبمستقبل الأمة العربية مكتملاً.. مستخدماً شعارات مظهرها لاغبار عليه بل هي هامة لتساير توجهات الجماهير.. وتساير الحركة العالمية.. كالممارسة الديمقراطية.. والإصلاحات الديمقراطية، وتعزيز دور المؤسسات المدنية، وتشجيع الحريات، والتدريب على الممارسة السياسية.. مستغلاً الأوضاع السلبية في كل بلد عربي وغير المقبولة جماهيرياً، وتُعد مطالب للقوى السياسية المختلفة والتركيز عليها.. ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى من التعبئة بالتوجيه بمطالب التغيير تحت شعار سلمى والدعوة إلى الإضرابات، المناداة بالعصيان المدني.. وغيره من أدوات التغيير.

المشكلة سيادة الرئيس أن القائمين على هذا المخطط الخارجي - استغل شريحة الشباب - تلك الشريحة التي تتكون من أبنائنا وأحفادنا جميعاً.. هم عماد المستقبل وهم قادة هذا البلد.. التي ولدنا فيها وسنموت وندفن في أرضها، وجميعنا يطمح - إذا كتب الله له العمر واستجاب للدعاء "اللهم اجعل خير عمرنا آخره" - أن نرى هذا البلد مزدهراً وأفضل وأحسن بلد في العالم.. من خلال هؤلاء الشباب.. الذي من حقه أن نتاح له الفرصة لمعرفة الحقائق- وهذا لن يتأتى إلا من خلال أبناء وطنه المخلصين - المؤمنين والأوفياء، ولكن إذا استمع إلى غير هؤلاء من غير أبناء وطنه، عليه أن يُفكر ما يسمع خشية أن يكون ذلك تشويهاً لهذه العقول البريئة.

وعندما ننظر إلى وقائع ما قبل 25 يناير 1102، وسير الأحداث ونستعرض المعلومات التي في حكم المؤكدة لأنها معلومات للأجهزة الأمنية المختلفة بالبلاد.. والتي تؤكد أن هناك مخططاً خارجياً يستهدف مصر، يشارك فيه عناصر أجنبية بالاشتراك مع عملاء لها بالداخل، تمكنت من اختراق الحدود المصرية - وشوهدت في كافة مساحات الأحداث.. بل إن الأمر لم يقتصر على أنها معلومات أجهزة أمنية لديها من الخبرات والإمكانيات التي تمكنها من التوصل إلى مثل هذه المعلومات.. بل امتد إلى معلومات نشرت على صفحات بعض الصحف، كما أوضحه السادة المحامون، عن ما نُشر بجريدة الأخبار وكذا ما أذيع عبر القنوات الفضائية.. وأكد ذلك أيضاً السيد وزير العدل السابق/ محمد عبد العزيز الجندى، في حديث لسيادته ببرنامج اتجاهات على التلفزيون المصري، أذيع الساعة 8:30 مساء يوم السبت الموافق 1102/9/01، ذكر أن البلاد تتعرض لمؤامرة كبرى مشترك فيها أطراف كثيرة ودول كبرى بهدف ضرب مصر.. وأن هذه الأحداث ستواجه بكل حزم.

ولكن هذا المخطط لم يعتمد على الأجانب فقط بل من المؤكد أن هناك عناصر وطنية، أى من أبناء هذا الوطن، وليس المقصود وطنية الانتماء، لأن من يقتل أبناء وطنه لا يجوز شرعاً ولا قانوناً اعتباره وطنياً، لكونه عميلاً يخون بلده، ويضع يده مع من هم لا ينتمون لهذا البلد العظيم ويعثون في البلاد فساداً.

ولعل ما شاهدناه وسمعناه سيادة الرئيس وأعضاء المحكمة الأفاضل.. أثناء عرض الـ DC الذي قدمه السادة المحامون، والذي أظهر فيه أحد عناصر التخريب بالخارج المدعو "عمر عفيفي"، ذلك التخريب الذي شهدته مصر الآمنة، وهو يلقي عناصر الشغب التي قامت بالقتل والتعدي على الكيان الشرطي وأفراده وآلياته، وكيفية تنفيذ ذلك، وكيفية تصنيع زجاجات المواد الحارقة المعروفة بالمولوتوف وكيفية استخدامها وإلقائها على الجنود وهم بداخل المدرعات المغلقة والسيارات لحرقهم وهم أحياء، وتدمير هذه الآليات وكيفية إحداث حالات

الربع والفرع النفسى لدى سائقى هذه السيارات عندما يجد نفسه بين الحياة والموت، وعندما يريد الفرار بالسيارة أو المدرعة يعملون على إعاقة بالوسائل المختلفة، وغيره الكثير الذى علمه الكافة الآن.

والحمد لله.. أن النيابة العامة اتخذت إجراءاتها بعد أن استمر فى تنفيذ أعماله الإجرامية خلال أحداث المحاولات المتكررة لمبنى مديرية أمن الجيزة، والقنصلية السعودية، وكذا مبنى وزارة الداخلية - بشارع محمد محمود - وأحداث ماسبيرو، ومجلس الوزراء، وحرقت مبنى المجمع العلمى وغيره من أحداث استهدفت مصر خلال عام 2011 بأكمله..

ثالثاً: الأحداث من 25 يناير حتى 29 يناير: 2011

كانت معلومات جهاز مباحث أمن الدولة وجهاز المخابرات العامة قد توصلت إلى أن هناك مظاهرات ستخرج يوم 25 يناير 1102، وكذا الدعوة إلى مظاهرات أخرى يوم 28 يناير 1102، ما سُمى بجمعة الغضب إلى آخر ما هو لدى حضراتكم مرفق بأوراق الدعوى فى مذكرة اللواء/ حسن عبد الرحمن، رئيس جهاز مباحث أمن الدولة السابق، وكان من المعلوم أن هذه المظاهرات ستكون سلمية فماذا تم؟

أولاً: أخطرت رئاسة الجمهورية.. ومجلس الوزراء بالمعلومات عن هذه المظاهرات ودوافع الخروج بها، ومطالب المتظاهرين، والتى كان قد تم العرض بها قبل الأحداث.

ثانياً: فى اجتماع عُقد برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء بناء على تكليف من السيد/ الرئيس وبحضور مجموعة وزارية مختصة تم دراسة المعلومات عن هذه المظاهرات، وأُتفق على قطع الاتصالات التليفونية بهدف تقليل عدد المتظاهرين الوافدين من المحافظات المختلفة.. وعدم التكتل فى أماكن لا تستوعب الحشد الكبير.. وحتى يتم تأمين المتظاهرين بالشكل المطلوب الآمن، وذلك يوم 25 يناير وحتى انتهاء المظاهرات، ويوم الجمعة 28 يناير، فى بعض المواقع وتوقيتات تفرضها الموقف ولدواع أمنية.. وتشكيل غرفة عمليات بمقر وزارة الاتصالات شارك فيها ممثلو الوزارات المعنية للمتابعة.

ولذا لاصحة للاتهام الذى وجه لى بان قطع اتصالات الهواتف المحمولة ساهم فى انقطاع الاتصال بين القوات وقادتها الميدانيين وأدى إلى إنهاك القوات وهبوط الروح المعنوية.. لأن هذا القرار لم يكن قراراً فردياً بل قرار لجنة لدواع أمنية.. كما أن الاتصالات التليفونية فى جهاز الشرطة تتم عبر شبكة لاسلكية مؤمنة تسمى بالترتا، وهذا جهاز له خاصية الاستخدام المتعدد بدوائر اتصال بين كل جهاز وعناصره من خلال دائرة لاسلكية دون أن يكون لأى جهة أن تتداخل مع جهة أخرى فى الوزارة، وهو جهاز مؤمن.. وأنه فى حالة قطع الاتصال بين القوات يكون لانتهاة فترة شحن بطاريات هذه الأجهزة التى تشحن يومياً.

أما الاتصال بالهواتف المحمولة فهو ليس الوسيلة الآمنة أو المسموح بها رسمياً فى الاتصال ونقل التوجيهات أو التكاليفات، وبالتالي لا نعتمد عليه فى إدارة الأعمال.

ثالثاً: الدعوة لاجتماعين الأول يوم 24 يناير، والثانى يوم 27 يناير 1102، حضره مساعدو الوزير المختصون والمعنيون بمتابعة تنفيذ التوجيهات مع المسؤولين التنفيذيين بالمواقع المختلفة، حيث تم استعراض المعلومات المتوفرة.. والإمكانات والقدرات الشرطية اللازمة لعمليات التأمين على مستوى المحافظات لمواجهة الموقف، وتم التوجيه بالآتى:

1- غير مسموح بحمل القوات المعنية بتأمين المتظاهرين أى أسلحة نارية سواء الآلية أو طبنجات.. أو الخرطوش، ويقتصر التعامل إذا حدث أى تجاوز من المتظاهرين يُمثل تهديداً لأمن الأفراد والمنشآت بالتنبيه بالانصراف ثم استخدام العصي.. وإطلاق محدثات الصوت والمياه وقنابل الغازات المسيلة للدموع.. فقط.. والتأكيد على ذلك.. مع التدرج فى الاستخدام وإعطاء فرصة للانصراف الآمن.

2- توعية القوات بضبط النفس.. وعدم الاستجابة لأى استفزازات من جانب المتظاهرين.

3- قيام جهاز مباحث أمن الدولة بالتنسيق مع قيادات القوى السياسية المشاركة فى هذه المظاهرات للعمل على المحافظة على سلامة هذه المظاهرات وبعيداً عن العنف والاستفزاز.. وكان هذا التنسيق كثيراً ما يحقق نتائج إيجابية.. لأنه كان يجمعنا مع هذه القوى عنصر مشترك، وهو لا حَجْر على حرية التعبير السلمى للرأى غير المُصاحب للعنف.. حتى لا يترتب على ذلك مخالفة القانون والإضرار بالسلم الاجتماعى.. وتعطيل مصالح الجماهير.. بل كان هذا التنسيق يمتد أيضاً إلى قضايا ومواقف كثيرة داعمة لهذه القوى لحركتها السياسية.

4- العمل على الحد من الحشد لميدان التحرير للحفاظ على أرواح المتظاهرين والمواقع الحيوية المطلة على الميدان وفى حدود إطار التوجيه العام بأسلوب التعامل مع المتظاهرين السابق التنويه إليه.. لماذا هذا القرار سيادة الرئيس، وحضرات المستشارين الأفاضل؟

هل كما ذكره أحد السادة محامى الحق المدنى أمام حضراتكم بأنه بهدف لحصر المتظاهرين.. والعمل على تصفيتهم ورميهم بالرصاص والخرطوش!! طبعاً لا.. يستحيل هذا ولا يتصوره عقل ولا يقبله شرع.. بل كان لاعتبار أمنى فى غاية الأهمية حيث إن ميدان التحرير من أخطر الميادين بالجمهورية للاعتبارات التالية:

- شريان حيوى يربط بين عدة محافظات القاهرة - حلوان - الجيزة - القليوبية وغيرها، يصب فيه ويخرج منه ملايين من البشر فى حركة لمدة 24 ساعة.

- يتركز حوله سفارات دول كبرى.. السفارة الأمريكية والبريطانية والإيطالية وغيرها، وهى مستهدفة من جانب الإرهاب، ولذا لها خطة أمنية خاصة.
- يقع فى نطاقه عدة فنادق كبرى ممتلئة بالسياح الأجانب ومبنى الإذاعة والتلفزيون بماسبيرو، وغيرها من مواقع أخرى هامة كمجلسى الشعب والشورى.
- مركز علاجى للمواطنين حيث عيادات العديد من الأطباء ومراكز البحوث الطبية..
- يقع به أكبر محطة مترو أنفاق لنقل المواطنين/ العمال/ الطلاب من وإلى أطراف القاهرة الكبرى وأحيائها وميادينها لقضاء مصالحهم اليومية.
- طريق إلى نهاية طرفية لمراكز انتقال المواطنين والأجانب من القاهرة إلى خارجها، وكذا خارج البلاد (محطة السكك الحديدية برميس ومطار القاهرة الدولى).
- يقع به مجمع التحرير بما يضم من عدد كبير من أجهزة الدولة المختلفة التى تقدم خدمات للمواطنين.
- يقع فى نطاقه أيضاً المتحف المصرى، أحد المواقع الأثرية التى تُخلد الحضارة المصرية وعظمتها وفيه من القطع الأثرية مالا يمكن تقدير قيمتها بـشمن.
- وأحب أن أشير إلى أنه كانت هناك محاولة لسرقة هذا المتحف أثناء هذه المظاهرات.. وأجهضت بالتنسيق بين رجال شرطة السياحة والآثار.. ورجال القوات المسلحة، التى تولت عملية التأمين بعد صدور قرار السيد رئيس الجمهورية.
- هل الوزارة وهى تضع خططها لتأمين مظاهرات سلمية تم الحشد لها وتوجيه المتظاهرين من كافة المحافظات بالتوجه إلى ميدان التحرير - ولا سبيل إلى منع هذا التدفق - هل الوزارة تتغافل عن المحاذير الأمنية والمخاطر التى يتعرض لها المتظاهرون أنفسهم من التراحم فى مكان لا يسع سوى أعداد لا تزيد عن ثلاثمائة ألف فرد.. ودون أن تتخذ من الإجراءات مايلزم لتأمين المتظاهرين.. ومنع وقوع أى جرائم.
- وهل أيضاً إذا كانت هناك مظاهرات بأعداد كبيرة تُترك المنشآت السابق الإشارة إليها فى منطقة ميدان التحرير (السفارات - الفنادق - مجلس الشعب والشورى - المتحف المصرى - الإذاعة والتلفزيون - المجمع العلمى وغيره..) بدون حراسات، الأمر الذى يؤدى إلى حدوث مالا يحمد عقباه.
- ولعل ما ذكره السادة المحامون عندما استعرضت اللائحة التنفيذية لقانون الطرق والميادين العامة الصادرة عن وزير الداخلية الأسبق السيد/ زكريا محبى الدين، بشأن إجراءات المحافظة على سلامة الطرق والميادين ما يؤكد لماذا كنا حريصين كل الحرص على الحد من الحشد بالميادين وبصفة خاصة ميدان التحرير، وكان ههنا الشاغل المحافظة على أرواح المتظاهرين.
- كم من مظاهرة أخذت شكل تجمع احتجاجى أو اعتصام فى مواقع حيوية واستمرت لأشهر طويلة لمطالب جماهيرية أو فئوية حول مجلس الوزراء أو وزارة الصحة ومجلسى الشعب والشورى ووزارة العدل ولم تتدخل الشرطة لفضها لكونها لم تخرج عن الإطار المخالف للقانون، بل كانت تقوم بدورها التأمينى الإنسانى، ولم تستخدم الشرطة أى أسلحة ولم يحدث أى خسائر بشرية.. بل كان بعض المسؤولين والإعلام فى بعض الصحف يوجهون اللوم للوزارة على عدم فض هذه الاعتصامات لحسن سير العمل بالجهات المشار إليها.
- كنا نعلم أن هناك مظاهرات ستخرج سواء يوم 25 يناير أو يوم الجمعة 28 يناير.. 2011 لاننكر وكنا أيضاً نعلم أنها مظاهرات سلمية لاننكر بل نؤكد على ذلك، وأنها ستكون كسابقتها لسنوات طوال.. مع اختلاف أعداد المشاركين فيها..
- لكن لم نكن نعلم أن هناك تجهيزاً لاستثمار هذه المظاهرات لأهداف تخرجها عن سلميتها.
- لم نكن نعلم أنه سيشارك بها عناصر أجنبية.
- لم نكن نعلم أنه سيشارك بها عناصر إجرامية.
- لم نكن نعلم أنه ستستخدم أسلحة نارية وزجاجات المولوتوف الحارقة.
- لم نكن نعلم أنه سيتم حرق سيارات ومدرعات الشرطة والجنود بداخلها.
- لم نكن نعلم أنه سيتم حرق المؤسسات الشرطة بالمحافظات المختلفة مايقرب من 160 موقعا شرطياً.
- لم نكن نعلم أنه سيتم اقتحام السجون فى المحافظات المختلفة وإخراج المسجونين وتهريب عناصر منهم خارج البلاد.
- لم يكن عدم العلم هذا مقصورا على أجهزة المعلومات بالوزارة فقط بل أيضاً على باقى أجهزة الأمن المختلفة بالدولة، بل كان له وقع المفاجأة.. وأقول المفاجأة لكافة الأجهزة الأمنية المختلفة، ولقد عبر عن ذلك صراحة فى كلمة حق السيد/ عمر سليمان، نائب رئيس

الجمهورية السابق، ورئيس جهاز المخابرات العامة، أمام حضراتكم، إن المعلومات بأن المتظاهرين سيكون عددهم فى حدود ما يقرب من ثلاثين ألف أو أربعين ألف على مستوى كل المحافظات.. ولقد فوجئنا بما حدث.

وأعتقد أن نفس الموقف بالنسبة للمخابرات الحربية..

لأنه لو كان لدى هذه الأجهزة الأمنية اية معلومات عن أن هذه المظاهرات ستؤدى إلى ما حدث من تخريب وقتل وحرق وغيره من وقائع، أو حتى أنها ستؤدى إلى ثورة، ففي ظل التنسيق والتعاون الكامل مع هذه الأجهزة الأمنية والاجتماعات الدورية التى كان يعقدها رؤساء هذه الأجهزة لتقييم الموقف الأمنى للبلاد لكان الأمر قد تطلب العرض مسبقاً على السيد/ رئيس الجمهورية، لاتخاذ القرار الملائم للموقف، وما كان الأمر سيقصر على ان تقوم وزارة الداخلية بعملية التأمين المعهودة فى كافة المظاهرات.

- هذا ليس قصورا فى رصد المعلومات لدى هذه الأجهزة وانما حقيقة الأمر وأقولها للتاريخ ان الدعوة الأصلية لهذه المظاهرات والتى دعا لها الشباب وشارك فيها عناصر من القوى الوطنية والسياسية المختلفة كانت دعوة إلى مظاهرات سلمية بعيدة عن العنف الشديد الذى وصلت اليه، ودون علم بالمؤامرة الغادرة التى خططت لها العناصر الأجنبية ومشاركة عناصر إجرامية من داخل البلاد.

- بل أريد أن أضيف أن معظم المتظاهرين كانت مشاركتهم فى هذه المظاهرات للتعبير السلمى عن مطالب وليس بهدف قلب نظام الحكم أو القيام بثورة، ولقد أكد ذلك العديد من المتظاهرين وأنهم فوجئوا بما توالى عليه الأحداث.

- لقد تعرض رجال الشرطة ما قبل أحداث 25 يناير 2011 إلى حملات إعلامية ظالمة وشرسة فى السنوات الأخيرة رغم الجهود التى يقومون بها، لماذا؟؟؟

- هل لأن هناك قلة من رجال الشرطة أساءوا او يسيئوا الى المواطنين فننظر الى جميع رجال الشرطة على أنهم أعداء لهذا الوطن، نكن لهم كل هذا العداء.

ما كنت أتوانى منذ أن توليت منصبى ان أحيل إلى النيابة العامة أى رجل شرطة يثبت ارتكابه جرائم تعدى على المواطنين أو ارتكاب جرائم جنائية.. ولم اتستر على احد حفاظاً على العلاقة بين رجل الشرطة والمواطنين، وحفاظاً على السلوك القويم الذى يجب ان يتصف به رجل الشرطة المسئول عن أمن هذا الوطن.. والإحصاءات تؤكد ذلك.. بل كانت المنظمة المصرية لحقوق الانسان تشير الى ذلك فى تقاريرها.

- فى نفس الوقت، هل يجب ان نترك قلة من المواطنين من معتادى الإجرام.. وتجار المخدرات.. وغيرهم ممن يعيشون فى الأرض فساداً ان يتمكنوا من خلق هذا المناخ المعادى لرجال الشرطة، لمآرب شخصية ومصالح نفعية لا يتصور ذلك.

- صار تساؤل، ألم يستخدم رجال الشرطة أسلحة نارية سواء طبنجات أو أسلحة آلية أو بنادق خرطوش فى قتل المتظاهرين، أقول على وجه القطع واليقين ان هؤلاء الرجال لم يطلقوا الرصاص على المتظاهرين لأنهم إلتزموا كاملاً بعدم الخروج لمهامهم التأمنية بأى أسلحة غير التى سمح بها فى ضوء التوجيهات التى أبلغت لهم وتابع تنفيذها قياداتهم.. وجاءت شهادة العديد من الشهود الذين ذكر السادة المحامون بياناتهم.. من أن الشرطة لم تطلق النيران عليهم، كما انى استطيع القول بأن البعض من الشهود ممن أقرروا مشاهدتهم لبعض رجال الشرطة يطلقون طلقات من بنادق خرطوش، بأنه قول لا غبار عليه لانه فى حدود علمهم إن البنادق الخرطوش لا تستخدم إلا لإطلاق طلقات الخرطوش.

شهادتهم من الجانب البصرى لاختلاف عليه.. ولكن فى الحقيقة أمر مغلوط فيه.. ونتائجه مختلفة الى درجة كبيرة.

- ومن جانب اخر هل فى ظل التزامم والتلاحم البشرى للمتظاهرين والذى بلغ اعدادهم بالالاف فى كل ميدان وفى كل موقع مما لا يتيح رؤية الارض او الاقدام.. لا يتمكن المتظاهرون من إلقاء القبض على ضابط او شرطى يحمل بندقية خرطوش أو سلاح نارى آخر بجميع أنحاء الجمهورية متلبساً بجريمته، علماً بأن رجال الشرطة ممن قتلوا فى الأحداث كان نتيجة إصابتهم بطلقات نارية او طلقات خرطوش أو الآلات الحادة ولم يكن نتيجة لمحاولة إلقاء القبض عليه ..

- وأقول أيضاً أنى لا أستطيع أن أنكر أن هناك من رجال الشرطة من قد يكون استخدم سلاحه الشخصى - الطبنجة - أو بندقية خرطوش وليس السلاح الألى ولكن لم يكن يقصد قتل المتظاهرين ولكن بقصد الدفاع عن نفسه ممن يرغبون فى الفتك به من العناصر المشاغبة الإجرامية المندسة، أو الدفاع عن تخريب مُعتمد لمنشآت عامة، وليس بالسلاح الألى كما قيل سيادة الرئيس.. لأن السلاح الألى الواحد اذا استخدم لن تُحدث إصابة لفرد أو فردين فى أى موقع يضم الآلاف من المتظاهرين.. بل سيكون ما يزيد عن مائة قتيل أو أكثر بضغطة واحدة من حامله.. لأن حالة الفرع والرعب والخوف من الموت التى سيكون فيها هذا الشرطى تفقده بلا شك مشاعر الادراك، فما بال اذا كانت مجموعة مسلحة بألى.. لحدثت مجزرة بشعة.

- إن أجهزة الشرطة وهى تقوم بتنفيذ مهامها - يتم ذلك من خلال أمر خدمة يُحدد فيه المعلومات عن هذه المهمة ومكانها وتحديد العناصر المكلفه بتنفيذها وآليات التنفيذ والتى تختلف من مهمة إلى أخرى.. كما يحدد بها اسم المسئول عن الإشراف على هذه الخدمة.

وفي هذه القضية الماثلة أمام حضراتكم اتهمت أنا وباقي المتهمين فى الاشتراك فى القتل بطريقى التحريض والمساعدة وإنها تمت بناءً على تلاقى الإرادات لقتل المتظاهرين. كيف هذا وأوامر الخدمات التى صدرت من قطاعات الوزارة المختلفة لتأمين هذه المظاهرات والتى حصلت النيابة العامة عليها لا تشمل قتل المتظاهرين أو حمل سلاح فى أماكن المظاهرات.. فكيف إذن يقوم أى ضابط أو فرد شرطة باستخدام سلاحه وهو يعلم أنه سيتعرض للمساءلة الجنائية .

سيادة الرئيس حضرات المستشارين،،،

إن ما حدث أمر كان مخططاً له بدقة وإتقان، فقد خرجت مظاهرات يوم 25 يناير 1102، للتعبير عن سلبات للأوضاع الداخلية.. وكذا المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ.. والتنديد بممارسات بعض رجال الشرطة الخاطئة ضد المواطنين.. ولذا تم إختيار يوم 25 يناير تحديداً حيث تحتفل به الدولة تاريخياً كعيد للشرطة لمواقفها البطولية ضد الاستعمار البريطانى فى معاركه بالإسماعيلية.

وكانت الدعوة لمظاهرات سلمية ولم تلق تأييداً أو استجابة من القوى السياسية إلا من القليل منها بهدف المحافظة على صلة التواصل كقوى معارضة، وأن تكون المشاركة بأعداد قليلة. ولذا جاءت هذه المظاهرات فى أيامها من 25 وحتى 27 يناير بأعداد قليلة لا تزيد فى جميع المحافظات عن مائتين أو مائتين وخمسين ألفاً من المتظاهرين.. وبدون أى خسائر بشرية سواء من المتظاهرين أو من رجال الشرطة إلا من بضع حالات على سبيل الحصر وهى وفاة مجند من الأمن المركزى يوم 25 يناير 2011 نتيجة إلقاء الحجارة وقطع الحديد عليه وزملائه وإصابة سبعة وثلاثين مجندا وضابطاً فى المنطقة المحيطة بميدان التحرير.. وكذا وفاة سيدة نتيجة التزاحم.. ووفاة أربعة من المتظاهرين فى مدينة السويس نتيجة إصابتهم بطلقات خرطوش أمام قسم الأربعين وإصابة عدد من الجنود بطلقات الخرطوش، ولم يتم إبلاغى بأى قتلى آخرين.

استمرت النداءات والدعوات الإعلامية عبر الفيس بوك وخلافه إلى ضرورة استمرار التظاهر حتى يوم الجمعة وأن تكون مظاهرات ضخمة.. وبدأ تنفيذ خطة التأمين التى اتفق عليها فى الاجتماع الذى عقد مع مساعدى الوزير يوم 27 يناير 1102، وتولى مساعد أول الوزير لقوات الأمن المركزى اللواء/ أحمد رمزى، توزيع قواته التى يبلغ قوامها مائة وعشرون ألف فرد يعمل منهم فعلياً اثنان وخمسون ألفاً على مستوى الجمهورية، وتعزيز القوات بقوات إضافية عن التى كانت معينة يوم 25 يناير 2011.

وعلى سبيل المثال عدد قوات الأمن المركزى التى كانت مكلفة بتأمين المتظاهرين فى محافظة القاهرة وحلوان أحد عشر ألفاً وثلاثين (11030) فرداً وفى محافظتى الجيزة وأكتوبر ثلاثة آلاف وسبعمائة (3700) فرد، ولمقتضيات تأمين المتظاهرين يوم الجمعة 28 يناير 1102، أصبح عدد القوات فى القاهرة وحلوان ثلاثة وعشرون ألف (23800) فرد، وفى الجيزة وأكتوبر ستة آلاف (6000) فرد.

وجاء يوم 28 يناير بأحداثه الدامية – حيث استثمرت المظاهرات السلمية من جانب عناصر أجنبية وأخرى إجرامية من داخل البلاد.. جاءت لإشعال الفتنة وإحداث عمليات التخريب والدمار.. بهدف إحداث فوضى وذعر بالبلاد من خلال المحورين التاليين:-

الأول: وهو ضرب جهاز الشرطة وإفقاده قدراته.. من خلال المحاور التالية:

1- عقب صلاة الجمعة يوم 28 يناير 1102، خرجت حشود ضخمة من المواطنين للمشاركة فى المظاهرة الكبرى التى دُعى لها، وزحفت الجماهير للانضمام إلى المتظاهرين المتواجدين بميدان التحرير والميادين الأخرى فى المحافظات، والخروج فى مسيرات كبيرة ولم يكن من المتوقع أن تكون هذه المسيرات بهذا الحجم البشرى، وأخذ بعض المندسين فى استفزاز قوات الأمن المركزى المعينة للتأمين وتقوم بإلقاء الحجارة عليهم.. والتى بادلتهم بإلقاء الحجارة عليهم، ثم قامت مجموعات أخرى بإلقاء العبوات الحارقة على القوات وسيارات نقل الجنود والمدربات وحرقتها، والتى بلغ عدد الخسائر بها ما يزيد على ألف (1000) سيارة.. وبدخلها الجنود والسائقون.. ورش الزجاج الأمامى لهذه السيارات بمواد حارقة عن الرؤية لمنعها من التحرك.. واعتلاء بعض العناصر المندسة أعالي الأسطح والمباني المطلة على ميدان التحرير.. وضرب المتظاهرين بالأسلحة النارية.. لإثارة مشاعر المتظاهرين.. والذين اعتقدوا أن رجال الشرطة هم الذين قتلوا زملاءهم.. وبالتالي تتصاعد حدة تعاملهم مع القوات بالعنف.. مما دعا البعض إلى القول بأن قنصة الشرطة هم الذين قتلوا المتظاهرين.

2- ثم بدأت العناصر المخربة الإجرامية المنفذة فى حوالى الساعة 2.30 عصرًا بمهاجمة 160 قسم ومركز شرطة ذات اليوم (الجمعة 28/1) فى توقيتات متزامنة بالأسلحة الآلية وحرقتها بإلقاء العبوات الحارقة عليها.. بعد سرقة الأسلحة والبنادق الخرطوش من الأحراز والمخازن وتهريب العناصر الجنائية المحتجزة بهذه الأقسام والمراكز والذين شاركوا فى التعدى على القوات وإصابة المواطنين المتواجدين.. والمتتردين على هذه الأقسام والمراكز..

3- ثم قامت تلك العناصر بالهجوم على عشرة معسكرات للأمن المركزى فى محافظات القاهرة وحلوان والإسكندرية والسويس وطنطا لمحاولة الاستيلاء على الأسلحة وتدميرها.. ولكن حالت قوات أمن هذه المعسكرات دون تحقيق ذلك.. وكذا الدور الكبير الذى قامت به القوات المسلحة فى إفشال هذا المخطط.

4- محاولة اقتحام مبنى وزارة الداخلية وتواصل هذه المحاولات لأشهر طويلة منذ 28 يناير وحتى الآن والمعروفة بأحداث شارع محمد محمود المتجه إلى ديوان الوزارة.. ونشير أيضاً إلى الجهد الكبير الذى قامت به القوات المسلحة للحيلولة دون إتمام هذا الاقتحام.

الثاني: اقتحام الليمانات أو السجون المصرية لتهديب عناصر أجنبية:

- ما بعد منتصف ليلة 28 يناير وصباح يوم 29 يناير بدأ تنفيذ الهدف الثاني من الخطة وهو - اقتحام السجون - لتحقيق الهدف الأساسي وهو تهريب عناصر حركة حماس وحزب الله .. وكناثب عز الدين القسام وعناصر بدوية من سيناء ممن هم محكوم عليهم فى قضايا إرهابية واتجار بالمخدرات.. وكذا المساعدة فى تهريب غيرهم من المسجونين والذين بلغ عددهم كما ذكر اللواء/ منصور العيسوي، وزير الداخلية السابق، حوالى ثلاثة وعشرين ألفا وسبعمائة وعشرة مسجون (23710) .. بدأت العملية بتوجه حوالى ثلاثين سيارة مملوءة بتلك العناصر الأجنبية - ومعها مجموعة من العناصر البدوية باقتحام السجون مستخدمين مختلف الأسلحة والآريجييه والبنادق الآلية وغيرها، وتمكنوا من تهريب عناصرهم واصطحبهم إلى خارج البلاد .. والإعلان بعد عدة ساعات من بيروت وغزة عن نجاحهم فى تحرير أسراهم.. شجع ذلك أقارب المحكوم عليهم من تجار المخدرات - وعناة الإجرام وغيرهم على اقتحام السجون والتعامل بالأسلحة مع قوات تأمين السجون وتهريبهم.

- لم يشمل ذلك كافة السجون.. فقد تمكنت قوات تأمين سجون أخرى من إحباط محاولات مماثلة لتهريب المسجونين بها.

- نتج عن هذه الأحداث الدامية التى ارتكبتها هذه العناصر المتسللة والعناصر الإجرامية - فى أحداث اقتحام الأقسام والمراكز الشرطة والسجون.. ومديريات الأمن، ومبنى وزارة الداخلية - وقوع العديد من القتل والمصابين وكان يتم نقلهم إلى المستشفيات دون تحديد مواقع قتلهم أو إصابتهم .. بل كان يتم نقل البعض إلى المستشفى الميدانى الذى أنشئ فى ميدان التحرير - لاحتسابهم ممن أصيبوا فى ميدان التحرير أو الميادين الأخرى - وليسوا ممن ساهموا فى أحداث الأقسام والسجون.

ان ما يؤكد ان ما حدث كان مخططا له ما يلى:-

1- تدبير العناصر الأجنبية والمخربة الأسلحة والذخائر التى سيتم إستخدامها فى الأحداث من خلال التنسيق مع العناصر البدوية الإجرامية فى سيناء.

2- الإعداد لتسليم العناصر الأجنبية الى البلاد - عبر الأنفاق بطريق غير شرعى ومُجرم قانوناً.

3- إعداد زجاجات المواد الحارقة المسماة بزجاجات المولوتوف بكميات كبيرة ما قبل الأحداث .. ونقلها الى مواقع الأحداث وتخزينها فى بعض العقارات المجاورة.. إذ أنه من المستحيل أن يتم تجهيز الكميات الكبيرة التى استخدمت فى الأحداث على مستوى الجمهورية أثناء المظاهرات .. وبين المتظاهرين السلميين الذين لا يعلمون عن هذا المخطط شيئاً.

4- إعداد اللوادر.. والسيارات المسروقة لاقتحام السجون ونقل المساجين المهربين.

5- إعداد خطة الهروب خارج البلاد بالعناصر التى تم تهريبها من السجون بسيارات مسروقة من سيارات الشرطة والامن المركزي.

وفى مجال تأكيد هذه المعلومات - وحضراتكم أعلم بما سأقول لكونها شهادات أشخاص سئلوا أمامكم - ولكن للتذكرة لمن لا يتذكر.. أو لعلم من لا يعلم ولكى أتمكن من تحقيق تواصل بين ما ذكرت وما سأقول بعد .. استأذن حضراتكم باستعراض جانب من أقوال السيد اللواء/ عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية السابق ورئيس جهاز المخابرات العامة سابقاً، وكذا بعض أقوال السيد اللواء/ محمود جدى، وزير الداخلية السابق.

فى جلسة المحاكمة يوم 13/9/2011 سئل السيد/عمر سليمان، خلال متابعة سيادتكم للأحداث التى توالى فيما بين يوم 25 الى يوم 28 يناير، كيف كانت حال التظاهرات - وكيف تم رصدتها، أجاب.. فى متابعتنا للنشاط الفلسطينى رصدنا بعض الاتصالات بين حركة حماس وبدو سيناء - وخروج بعض المجموعات من خلال الأنفاق بين غزة والحدود المصرية - والإتفاق مع البدو على أن يمدوهم بالأسلحة والذخائر فى مقابل معاونتهم على إخراج عناصرهم المحجوزة فى السجون المصرية وكان ذلك يوم 27 يناير..

وانه بالفعل قام البدو بتهيئة المناخ لعملية التهريب بضرب نقطة شرطة الشيخ زويد ضرب عشوائى بجميع الاسلحة النارية حتى لا تقترب الشرطة أو حرس الحدود - حتى تتم عمليات التهريب بالأسلحة والذخائر والمفرقات والألغام .. وقيام كناثب عز الدين القسام فى الإتجاه الآخر من الحدود المصرية لقطاع غزة بنشاط عسكري حتى لا تتدخل قوات حرس الحدود، وبذلك نجحت عملية تدبير الاسلحة .. وقيام البدو بإصطحابهم إلى القاهرة .. التى كان يتواجد بها عناصر من حركة حماس وشارك معهم عناصر من حزب الله، يقدر بحوالى من 70 الى 90 شخصاً.

وفى يوم الجمعة 28 1/ شوهدت هذه العناصر فى ميدان التحرير مع آخرين كانوا يستعدون لعمليات الاقتحام مع عناصر أخرى.

وليلة 28 يناير نجحت عناصر حماس وحزب الله فى إخراج عناصرهم من السجون وحدثت أحداث كبيرة أدت الى إنكسار الشرطة وتخليها عن مسئولياتها منذ ان استجاب السيد رئيس الجمهورية لما طلبه وزير الداخلية بنزول الجيش لمساعدة الشرطة وبالفعل نزلت القوات المسلحة وبدأت فى الانتشار.

وإننا جميعا لم نتوقع هذا الحجم من البشر الذى شارك فى هذه المظاهرات - ولا يمكن أبداً إن جهاز الشرطة مكتملاً منفرداً أن يقوم بدوره

فى حماية هذه المظاهرات أو حماية الممتلكات وكان الرأى هو مشاركة القوات المسلحة.

وفى جلسة المحاكمة يوم 15/9 سُئل السيد اللواء/ محمود وجدي، وزير الداخلية الاسبق .. هل تستطيع على سبيل القطع والجزم واليقين بأن حالات الاصابة والوفيات كانت من جانب الشرطة فقط؟؟

أجاب - لا أستطيع ..

وسُئل.. كذلك هل تستطيع القول بأن هناك آخرين قد تسببوا من غير رجال الشرطة فى إحداث الاصابات والوفيات التى نجمت من أحداث 28 يناير؟؟

أجاب - طبعاً .. كان فى عناصر زى ما قلت أجنبية وصلت يوم 27/1 من قطاع غزة لهدم السجون وإخراج المساجين ثم انتقلوا الى ميدان التحرير.

إن وزارة الخارجية أخطرتنى بتواجد عشرات السيارات المهربة من مصر وتحمل لوحات شرطة وحكومة وعدد 2 ميكروباص مدرع من سيارات الامن المركزى ..
وإنه تأكد من أجهزة سيادية فى الدولة أنه يوجد عناصر قد وصلت يوم 27 يناير لإثارة الأوضاع وإن مصادر مقربة له شخصياً أبلغته نفس المعلومات..

وسُئل.. هل توصلت وزارة الداخلية الى ضبط العناصر التى وردت فى الإجابات السابقة .
أجاب- أنه تم ضبط عناصر كثيرة فلسطينيين/ عرب/ أجانب من جنسيات مختلفة وكانت تسلم فوراً الى القوات المسلحة. (التسليم للقوات المسلحة من منطلق انها المسئولة عن تأمين البلاد منذ عصر 28 يناير)..

وعن عملية التهريب من السجون.. أجاب أنه كانت هناك عناصر فلسطينية- ومن حزب الله- فى سجون وادى النطرون، وأبو زعبل، والمرج، وحدث تنسيق بين الفلسطينيين والجهاد الإسلامى وحماس وكتائب عز الدين القسام والبدو لتهريب العناصر من السجون - واستخدموا اللوادر والأسلحة فى إقتحام السجون.

سيادة الرئيس،،

لم يكن من المتصور أن يكون المخطط الذى نُفذ لشل فاعلية الشرطة المصرية بهذا الحجم.. بل إنه من أخطر الأعمال فى تاريخ مصر - فلم يُشل الأمن فقط - بل أحدث شرخاً فى الكيان الاقتصادى والاجتماعى بالبلاد وقيمه .. جعل البلاد تعيش عام كامل فى حالة فزع ورعب وانتشار البؤر الإجرامية وأفقد رجال الشرطة معنوياتهم .. قمت يوم 29/1 بزيارة إلى معسكر لقوات الأمن المركزى لتفقد الأوضاع حيث التقيت ببعض الضباط المصابين من جراء الاحداث، فشكو إلى من أن الوزارة هى المتسببة فى قتل زملائهم، وإصابتهم نتيجة عدم السماح لهم بحمل أسلحتهم أثناء خدماتهم حتى يمكنهم التعامل مع من تعدى عليهم بأسلحة نارية..

والأمر الاكثر إيلاماً بسيادة الرئيس وحضرات المستشارين أن يجد رجال الشرطة أنفسهم - رغم مصابهم الكبير الذى حدث - يُنظر إليهم على أنهم هم الذين تسببوا فيما حدث للبلاد .. ومتهمون بقتل الضحايا وإصابة المصابين والانسحاب من مواقعهم وتناولتهم وسائل الإعلام بأقذع الأوصاف والإتهامات .. الأمر الذى جعل الرأى العام فى حالة تخطيط وإستغراب وتساؤل كيف حدث هذا من هؤلاء الرجال الذين حققوا الأمن والإستقرار فى البلاد لسنوات طويلة.. وبدعوا فى تصديق ما قيل عن أنى أصدرت أوامر للشرطة بترك مواقعها بعد عصر يوم الجمعة، فانسحبت الأمر الذى ترتب عليه حدوث الانفلات الأمنى وعاش المواطنون فى رعب وفزع .. دون أن يعلموا أن رجال الشرطة لم ينسحبوا وإنما فوجئوا بأن هناك مخططاً مدبراً لهم من الخارج ومن الداخل على النحو الذى أوضحته.. وأنهم كانوا فى مواقعهم لتأمين التظاهرات عزّل وبدون سلاح ملتزمون بالتوجيهات بالتعامل بالحسنى وضبط النفس مما لم يمكنهم من أن يدافعوا عن أنفسهم حتى وهم يوجه لهم القتل .. والحرق داخل السيارات.. ولم يصل للمواطنين أنى بمجرد أن اكتشفت المؤامرة التى تعرض لها رجال الشرطة والتى فقدوا فيها قدراتهم، لم أهرب من مسؤولياتى بل إتصلت بالسيد رئيس الجمهورية، الذى كنت على إتصال دائم به من قبل 25 يناير وحتى تركى موقعى، ففى حوالى الساعة الثانية والنصف إتصلت بالسيد رئيس الجمهورية وأبلغته بالموقف وأن القوات أمام ما حدث بدأت فى الفرار وأنها عاجزة عن تأمين البلاد فأصدر سيادته أمراً بحظر التجول .. ونزول القوات المسلحة للتأمين.

ولكن أمام عدم التواجد الظاهر لرجال الشرطة فى الميادين والشوارع صارت مقولة إنسحاب الشرطة كأنها حقيقة صدقها المواطنون.

حقائق أسردها لعدالتكم سيادة الرئيس والسادة الافاضل أعضاء المحكمة.. وللتاريخ حتى لا تظل علامات استفهام لحقائق غائبة.. ونترك مجالاً للدعاء والتزييف.. وحتى لا يسجل فى سجل الشرطة المصرية إنهم إنسحبوا من مواقعهم فى توقيت غير سليم هرباً من أداء الواجب المقدس. أو أنهم صدرت لهم أوامر بقتل المصريين.

وأرد على هذا الاتهام وأقول:

- كيف أصدر قراراً بانسحاب الشرطة من مواقعها - وكنت قد أبلغت السيد رئيس الجمهورية بعجز القوات عن استكمال مهامهم وطلبت

نزول الجيش للتعاون مع الشرطة فى عملية تأمين البلاد.. ولم أبلغه أنى سأنسحب بالقوات.

- كيف أتخذ قراراً بانسحاب الشرطة من مواقعها وأنا لم أصدر أمراً مكتوباً أو شفويّاً إلى المساعدين لكى تُبلغ إلى جميع جهات الوزارة بالانسحاب.

- كيف انسحبت الشرطة وبمجرد صدور قرار السيد الرئيس نزول الجيش انتقلت سلطة تأمين البلاد وفقاً للقانون للقوات المسلحة.. وبالتالي لا أملك اتخاذ مثل ذلك القرار.

- رغم أن قوات الشرطة تركت مواقعها فى بعض الميادين والشوارع، والذي جاء للفرار من الاعتداءات غير الإنسانية ومن جحيم النيران الذى تعرضت له.. وأدى إلى القتل والإصابة والحرق.. رغم ذلك فإن باقى المواقع الشرطية كانت مستمرة فى عملها.. بالأقسام والمراكز وحتى فى المواقع التى تقع بالمنطقة المحيطة بميدان التحرير.. كمصلحة الجوازات.. وشرطة المتحف المصري.. والخدمات على السفارات والمواقع الاستراتيجية والثابتة.

- الأمر الأكثر غرابة وتعجب وتزييف للحقائق سيادة الرئيس ان البعض تصور أنى أصدرت أمراً بفتح السجون لتحرير المسجونين المحكوم عليهم.. وهل لو حدث هذا الأمر اللامعقول كان مساعد الوزير لمصلحة السجون أو ضباط السجون سينفذون هذه التعليمات ويعرضون أنفسهم الى المساءلة القانونية، وكيف هذا أيضاً وقد واجهت قوات تأمين السجون بكل بسالة عمليات الاقتحام التى قامت بها العناصر المخربة والإجرامية لتحرير عناصرهم .. وأصيب وقتل منهم العديد من الشهداء.

- إن من الأسس المنظمة لسير العمل بجهات الوزارة المختلفة إن أى تحركات تتم أو أوامر أو تعليمات تصدر.. يتم إثباتها فى ذات التوقيت فى دفاتر خاصة وبكل دقة تسمى دفاتر الأحوال يتم فيها إثبات أى تحركات للقوات والأفراد، ودفاتر الأوامر.. ويتم تسجيل الأوامر التى تصدر من قائد الموقع والتى ترد إليه أو التى يصدرها استناداً إلى أوامر صدرت إليه من قيادته.. ولهذه الأوامر والتحركات صفة العلانية.. وبالتالي لا مجال لصحة ما قيل عن اشتراك فى تحريض الضباط على مستوى الجمهورية لقتل المتظاهرين.. أو انسحاب القوات وترك مواقع خدماتهم أو فتح السجون لتحرير المسجونين.

سيادة الرئيس،،،

السادة أعضاء المحكمة الأجلة،،،

- بعد أن أصبح من المعلوم والمتيقن أن العناصر الأجنبية التى شاركت فى الأحداث وثورات المتظاهرين ضد رجال الشرطة وشاركت فى أعمال الشغب التى استهدفت الكيان الشرطى ومنشآته وآلياته ومواقع.. ودور المحاكم والبنوك والفنادق.. وغيرها من المواقع الإستراتيجية، واقتحمت السجون بكافة أنواع الأسلحة.. وهربت عناصرها إلى خارج البلاد وغيرهم من المحكوم عليهم من المصريين من العناصر الإجرامية لنشر الفساد والإجرام – الأمر الذى أثر على الوضع الأمنى والاقتصادى والاجتماعى – ومختلف مظاهر الحياة داخل مصر طوال عام مضى.. بل يمثل إعتداءً صارخاً على الدولة.. ومواطنيها وجهازها الشرطى.

- أتساءل لمصلحة من تغافل عن هؤلاء ولا نريد إعلان الحقائق ولا نريد أن نقيم الدليل، إنهم تسببوا فى قتل وإصابة من إستشهد وأصيب من المواطنين ورجال الشرطة.. وأتلفوا المؤسسات والممتلكات العامة والخاصة.. وأفقدوا المواطنين الأمن والأمان.. بل نُصِر ونُصِم على توجيه الاتهام لرجال الشرطة.. كأنهم جسم غريب عن الوطن رغم الأعباء الجسام التى تقع على عاتقهم من سهر ليلالى والتضحية، يحاربون بالليل والنهار وفى كل وقت عدواً يتربص بأمن الوطن .. ويكن الكراهية والحقد لوطن لا يريد له الاستقرار والنماء.

رابعاً: عرض التعليق على مرافعات النيابة العامة:

1- ذكر السيد المستشار/ مصطفى سليمان، المحامى العام الاول، أن وزير الداخلية عقد إجتماعين مع مساعديه ووجههم إلى التعامل الأمنى العنيف ..

أقول لهيئتك الموقرة أنى لم أذكر ذلك فى أقوالى أمام السيد المستشار/ مصطفى سليمان، يوم 27/2 ملف (100) كما ذكر سيادته، فقد أقررت انى عقدت اجتماعاً مع مساعدى الوزير وتدارسنا الموقف والإجراءات التى ستؤخذ والتوجيه بأن يكون تعاملنا مع هذا الموقف بأسلوب سلمى، وفى حالة حدوث إخلال بالأمن العام أو الاعتداء على الممتلكات العامة، يتم تحذير المتظاهرين بعد فترة لفض التظاهرات وفى حالة حدوث أى خلل أمنى يتم الفرض بالمياه وإذا تصاعد الموقف يتم استخدام الغازات المسيلة للدموع والقبض على من يرتكب جرائم أو يستخدم العنف أثناء المظاهرات والتحذير من استخدام أى طلقات نارية.

2- ذكر السيد المستشار عضو النيابة العامة فى مرافعته أن أجهزة وزارة الداخلية أنشئت لتكون حامية لأمن الوطن والنظام – إذا كان النظام يخدم الشعب.

وأقول.. إن قيام أجهزة وزارة الداخلية بحماية الوطن والمواطنين والنظام، فهذا من صميم عملها.. ولن يتحقق ذلك إلا إذا تمكنت هذه

الأجهزة من رصد المعلومات وبدقة في المجالات المختلفة، وإرسال هذه المعلومات إلى الجهات المعنية والمختصة لمعالجة ما يثن منه المواطن من مشاكل ومطالب تختص هذه الجهات، بل هي مكلفة بإنجازها للمواطنين..

أما ما ذكره السيد المستشار أن شرط حماية النظام هو أن يكون النظام يخدم الشعب.
فأقول .. إن حماية النظام هو تأدية للمسؤوليات الملقاة على عاتق الوزارة بكل أمانة وصدق لخدمة الوطن والمواطنين .. وليس لخدمة أشخاص ورموز النظام، فهذا ليس من إختصاص وزارة الداخلية .. والدستور والقانون لم يعطيا لوزير الداخلية الحق أو السلطة في أن يكون أداء مسؤولياته مرهون بتقييمه لمدى إن النظام يخدم الشعب من عدمه، بل ترك ذلك للسلطات التشريعية.

3- ذكر السيد المحامي العام الاول، انه في يوم 1102/1/62، واصل المتظاهرون التظاهر في باقى المحافظات وانه تم استخدام أسلحة الخرطوش للتفريق - وحدثت وفيات نتيجة لذلك ..

أقول.. لم تحدث وفيات يوم 26/1/2011 سوى في محافظة السويس، حيث كانت المظاهرات بأعداد غفيرة، وقامت بعض العناصر المخربة بمحاولة حرق قسم الأربعين.. والتعدى على رجال الشرطة، ولا أقول أهالي السويس بل بعض من المندسين بينهم - ونتيجة لتصرف فردى لأحد رجال الشرطة قام بإطلاق بعض الأعيرة الخرطوش، فأصاب أربعة مواطنين.. وفي اجتماعي مع المساعدين يوم 27/1 قبل أحداث يوم الجمعة 1/82، أثرت هذا الأمر في مجال التحذير من حمل أو استخدام أى ذخائر أو أسلحة، وإن ما حدث في السويس يحال إلى جهات التحقيق في الوزارة، للتوصل إلى من أطلق هذه الطلقات الخرطوش، وفحص أسباب ودوافع فعل ذلك مخالفة للتعليمات.

خامساً: الخاتمة:

حضرات المستشارين الأفاضل،،،

كنت قد أقسمت بالله ألا أقول إلا الحق أمام الله وأمام حضراتكم وللتاريخ.. وبعد استعراض الأحداث الدامية التي حدثت في الفترة من 25 حتى 30 يناير 1102، تاريخ تركي لموقعي الوزاري، والتي اتكبتها عناصر أجنبية مخربة وأخرى داخلية إجرامية، سمحوا لأنفسهم أن يقتلوا الشهداء سواء أكانوا من المتظاهرين السلميين أو من رجال الشرطة.. ويتلفوا الممتلكات العامة والخاصة، ويقتحمون السجون عنوة، مستخدمين أسلحة الدمار.. ويهربون عناصرهم- التي ارتكبت أعمال إرهابية وأعمال إجرامية وجلب للمخدرات- إلى خارج البلاد. هؤلاء لم يستهدفوا ضرب الأمن المصرى فقط بل كانوا يهدفون إلى تخريب وزعزعة إستقرار هذا البلد، ولعل ما شاهدناه ما بعد أحداث 25 يناير وحتى نهاية عام 2011 من أحداث في غاية الخطورة سقط فيها العديد من الشهداء والمصابين لأبلغ دليل على جسامة هذا الجرم.

وأمام الحقائق التي برزت من خلال ما تم استعراضه من وقائع تؤكد حقائق.. شهادة شهود أقسموا اليمين أمام الله وأمام عدالتكم ألا يقولوا إلا الحق، وجاءت في مجملها بالأدلة والقرائن بأني تعاملت مع الموقف من قبل حدوث الأحداث وحتى نهايتها - بصدر القرار الجمهورى بتولى القوات المسلحة تأمين البلاد - كانت بنية واضحة لتأمين المتظاهرين والحفاظ على أمن المواطنين.. وأمن المنشآت والأرواح والممتلكات الخاصة والعامة - ولم تكن بنية التحريض أو الإشتراك بالقتل، وأن جميع القرارات التي إتخذت ما قبل وأثناء سير الأحداث حتى قرارى بأن طلبت من السيد رئيس الجمهورية عصر يوم الجمعة الموافق 28 يناير نزول القوات المسلحة لتأمين البلاد بعد أن تعرضت قوات الشرطة للإنكسار والتشتت.. وتم تدمير مقارها ومواقعها المختلفة، لم تكن قرارات فردية بل كانت قرارات تم دراستها بعناية ودراسة أبعادها المختلفة مع المسؤولين بالدولة ومع مساعديني في الوزارة حتى تكون قرارات لا يشوبها العفوية أو الاندفاع أو الهوى أو سوء النية أو القصد السيئ.. والحمد لله.

وأؤكد على إنه إذا كان تقديري في بعض الأمور - سنوات طوال بذلتُ فيها كل الجهد لتحقيق الأمن والاستقرار - قد جانبه الصواب، فأنا في النهاية بشر وأملك شجاعة الاعتذار.

وقبل أن أوجه لحضراتكم الشكر على الاستماع لى أريد أن أكرر العزاء لأسر الشهداء والتمنيات للمصابين بالشفاء، وأقول لهم إن ما تعرض له ذووكم تعرض له أيضاً أبناؤكم وإخوانكم من رجال الشرطة، ممن استشهدوا وأصيبوا.. وهو أمر قاس على النفس وتعرضنا له نحن أيضاً، يا من نقف أمام عدالة المحكمة حالياً.. كان ذلك نتيجة مؤامرة خسيصة وإن لم تصدقوا ما قلته من حقائق أقسمت بالله على صدقها.. فالتاريخ سيثبت لكم ما قلت،

وأقول لمن ارتكبوا هذه الأحداث وقتلوا ونهبوا وحرقوا ودمروا، ولكل من شارك عن قصد بشهاداتهم أمام جهات التحقيق بهتاناً وزوراً، وأرادوا إلصاق التهم برجال الشرطة، إنى أحتكم إلى قول الله سبحانه وتعالى "وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا" صدق الله العظيم.

وأقول لكل من يعلم حقائق ويكتمها فإن ذلك ظُلماً مُبِيناً وأحتكم أيضاً إلى الله سبحانه وتعالى وصدق من قال "وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبًا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ".

صدق الله العظيم

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 22/02/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com